

مقدمة

بدأ التفكير في إعداد تصنيف مهني بجمهورية مصر العربية عام ١٩٥٧ نظراً للحاجة الملحة لتصنيف القوى العاملة وقد استقر الرأي آنذاك على إتباع أسلوب العمل التالي:

- تبويب المهن في مجموعات ووضع تصنيف لهذه المجموعات.
- عرض ذلك التبويب على الجهات المعنية للاستفادة من آرائها وملاحظاتها.
- دراسة المهن الموجودة بالسوق المحلية دراسة تفصيلية يمكن عن طريقها إتمام التصنيف على مستوى المهنة.

وفي عام ١٩٦٣ صدر التصنيف المهني القومي بعد أن تمت المرحلتان الأولى والثانية متضمناً مجموعات المهن على مستوى الحد الثالث.

واستمرت الدراسات بعد ذلك إلى أن أصدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء كملحق للنظام المحاسبي الموحد " دليل التصنيف العربي الموحد للمهن " على مستوى الحد الثالث.

وفي عام ١٩٦٧ أقر المؤتمر الإحصائي الدولي الحادي عشر عمل تعديلات عدة في التصنيف المهني الدولي الذي كان مقرراً اتخاذه أساساً لإعداد بيانات تعداد السكان في سنة ١٩٧٠ وكان من أهم هذه التعديلات تخصيص فصول خاصة للفنيين والملاحظين متداركاً بذلك أوجه النقص في تصنيف ١٩٦٣ . ثم صدر بعد ذلك الدليل المعدل في يونية ١٩٦٧.

ونظراً لضرورة توفر التصنيف على مستوى المهنة فقد روعي توسيع الدليل ليضم مسميات المهن التي تجمعت في هذا المجال لدى الأجهزة المختلفة المعنية وبالتالي تمت دراسات من خلال لجنة عقدت اجتماعات متتالية نتج عنها إصدار دليل التصنيف العربي الموحد للمهن عام ١٩٦٩.

ولأهمية تطوير التصنيفات المهنية بما يستجد من مهن في سوق العمل واندثار أخرى فقد تم الاتفاق بين الجهاز ووزارة القوى العاملة على تشكيل لجنة مشتركة لهذا الغرض قامت خلالها بإجراء مناقشات ودراسات مستفيضة للمهن الواردة بالدليل سالف الذكر. وعليه تمت تعديلات وإضافات تلاها إصدار دليل التصنيف العربي الموحد للمهن عام ١٩٨٥ وذلك لخدمة التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت عام ١٩٨٦.

وفى عام ١٩٨٨ أقر المؤتمر الرابع عشر لإحصائىي العمل الدولى التعديل الثالث للتصنيف المهنى الدولى وفيه تم استحداث مايلى :

- استخدام معيار مستويات المهارة فى تصنيفات الأقسام المهنية باستثناء قسم "١" رجال التشريع وكبار المسئولين والمديرين.
- فصل الأخصائيين عن الفنيين إلى قسمين مستقلين استنادا لدخول معيار المهارة فى تصنيف الأقسام.
- إنشاء وإدخال مستوى مهنى جديد ما بين الأقسام الرئيسية للمهن والأبواب المهنية وقد اصطلح على تسميته بالأقسام الفرعية وأعطيت الحد الثانى من الترميز وذلك بهدف خدمة عرض البيانات الإحصائية المتعلقة بأفراد القوى العاملة.

قام الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء بتشكيل لجنة من المتخصصين من الجهات المعنية بأمر القوى العاملة لدراسة هذا التصنيف الدولى. وقد رأت اللجنة إعادة تقسيم الأقسام الفرعية إلى فرعية جديدة وذلك لخدمة الأغراض الإحصائية، وقد شارك فى أعمال اللجنة ممثلو وزارة القوى العاملة والتدريب ووزارة الصناعة حيث صدر المرجع رقم (٩٨ - ١٢٠١٤ / ٩٣) تحت اسم " دليل التصنيف المهنى بجمهورية مصر العربية" والذى تم تحديثه بإصدار محدث ومطور فى يناير ١٩٩٦.

وإيماناً من القيادة السياسية بأهمية البيانات والمعلومات وضرورة دقتها وحداثتها ودورها الهام لمتخذى القرار فى صياغة السياسات والخطط وتقييم النتائج ودعم السياسات المستقبلية، تم إنشاء اللجنة القومية لمراجعة وتدقيق البيانات بناءً على قرار السيد الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٥٧ لسنة ٢٠٠١ والتي كلفت فى قرار التشكيل بعدة مهام منها :

— مراجعة الأكواد ونظم التكويد المستخدمة فى الجهات المختلفة ووضع أساليب التحويل فيما بينها ووضع أو تبني نظام موحد للتطبيق فى المستقبل .

وفى إطار تحقيق تلك الأهداف وبالتعاون بين مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ووزارة القوى العاملة والهجرة والصندوق الاجتماعى للتنمية بدأت مرحلة جديدة من العمل فى إصدار دليل للتصنيف المهنى يتفق والتصنيف المهنى الدولى وتم تشكيل لجنة من المتخصصين فى هذا المجال وكان باكورة إنتاج هذه اللجنة وباكورة ثمار التعاون وتكاتف الجهود هو هذا الإصدار من دليل التصنيف المهنى بهدف توحيد أكواد المهن والوظائف طبقا للتصنيف المهنى السدولى لعام ١٩٨٨ International Standard Classification of Occupation (ISCO - 88) الصادر من المؤتمر الدولى الرابع عشر لإحصائىي العمل فى السادس من نوفمبر ١٩٨٧ والذى تم إقراره من منظمة العمل الدولية (ILO) والذى

وضع التعريفات الكاملة للمسمى والتوصيف الوظيفي والمهام لكل مجموعة وظيفية والمندرجة في التقسيم المعمول به في الدليل الدولي في المستوى الرابع.

ويتكون دليل التصنيف المهني الموحد من تسعة أقسام رئيسية ٢٧ قسماً فرعياً و ١١٦ باب و٣٨٩ فصل تضم حوالى ٢٩٤٦ مهنة الى جانب تكويد ٣٩٠ مهنة تحت بند آخر.